

Distr.: General
28 December 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

في قلب النضال: المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون ضد الفساد

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور

موجز

تحلل المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، في هذا التقرير، حالة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون ضد الفساد وتشدد على ضرورة أن تُطبَّق عليهم أطر الحماية المطبقة على المدافعين عن حقوق الإنسان. ويتضمن التقرير أمثلة لأنواع التهديدات والصعوبات الهيكلية التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يحاربون الفساد، ويقترح السبل التي يمكن لأصحاب المصلحة المعنيين العمل من خلالها لحمايتهم وتعزيز عملهم.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 11 آذار/مارس 2022.



المحتويات

الصفحة

3	مقدمة	- أولاً
3	ألف - ما هو الفساد؟	
4	باء - المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون ضد الفساد	
6	جيم - البيانات والمنهجية	
7	دال - الإطار القانوني المعمول به	
10	هاء - الاتجاهات	
12	واو - الاعتداءات التي يوجهها المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون ضد الفساد	
13	زاي - الصحفيون	
15	حاء - المبلغون عن المخالفات	
16	طاء - المحامون الذين يعملون ضد الفساد	
17	ياء - الاعتداءات على الأكاديميين الذين يكشفون الفساد	
18	كاف - الاعتداءات القائمة على النوع الاجتماعي	
19	لام - المدافعون المحليون عن مكافحة الفساد	
20	ميم - الاعتداءات على المدافعين عن مكافحة الفساد في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)	
22	نون - الأعمال الانتقامية	
24	سين - التهم الجنائية والإجراءات القانونية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحاربون الفساد	
24	الاستنتاجات والتوصيات	- ثانياً
24	ألف - توصيات للدول	
26	باء - توصيات إلى المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة	
27	معلومات محدثة عن حالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان	المرفق

أولاً - مقدمة

- 1- في كانون الثاني/يناير 2021، نشر الرئيس السابق لإكوادور، عبد الله بوكارام أورتييز، مقطع فيديو على حسابه الشخصي على فيسبوك يشتم فيه من المدافعة عن حقوق الإنسان، دايانا مونروي، قائلاً: "ما لم يسأله الناس هو: ألن يكون من المنطقي أكثر قتلها؟"⁽¹⁾.
- 2- وكانت السيدة مونروي، وهي مراسلة لقناة تيليامازوناس التلفزيونية المملوكة للقطاع الخاص والمعروفة بفضح الفساد، تتحرى عن السيد بوكارام وابنه جاكوبو منذ عدة سنوات. وقالت إن تيليامازوناس بثت العشرات من تقاريرها التي تربط الأسرة بجرائم مزعومة، بما في ذلك مخطط لبيع أكياس الجثث وغيرها من اللوازم الصحية للمستشفيات المملوكة للدولة بأسعار مبالغ فيها خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعقب التهديد، أُجبرت على التماس حماية الشرطة على مدار الساعة.
- 3- وغالباً ما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يحاربون الفساد ويكشفونه لخطر شديد، والمقررة الخاصة ملتزمة بجعل حالة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحاربون الفساد إحدى أولوياتها الرئيسية.

ألف - ما هو الفساد؟

- 4- حتى يومنا هذا، لا يوجد، على الصعيد الدولي، تعريف وحيد ومتسق ومُعترف به للفساد. ومما يشد الانتباه أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لا تقدم تعريفاً مقتضياً رغم أن الغرض من الاتفاقية هو على وجه التحديد تعزيز وتوطيد التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته بمزيد من الكفاءة والفعالية وتعزيز ودعم التعاون الدولي في هذا الصدد⁽²⁾.
- 5- ويتمثل نهج شائع للتعامل مع مفهوم الفساد في الأخذ بالتعريف المقترح من منظمة الشفافية الدولية ومفاده أن الفساد هو "إساءة استعمال سلطة مخولة بغرض تحقيق مكاسب خاصة"⁽³⁾.
- 6- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أشار الأمين العام إلى أن "الفساد ليس جريمة فحسب، بل هو عمل غير أخلاقي وخيانة عظيمة للثقة العامة"⁽⁴⁾، وأفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن: "الفساد يقوض المؤسسات الديمقراطية ويبطئ التنمية الاقتصادية، ويسهم في عدم الاستقرار الحكومي. فالفساد يهاجم أساس المؤسسات الديمقراطية بتسوية العمليات الانتخابية، وتحريف سيادة القانون، وإنشاء مستنقعات بيروقراطية السبب الوحيد لوجودها هو التماس الرشاوى"⁽⁵⁾.
- 7- والفساد مسألة تتعلق بحقوق الإنسان، وأولئك الذين تحركهم شواغل تتعلق بحقوق الإنسان ويعملون سلمياً ضد الفساد ومن أجل الشفافية وسيادة القانون هم مدافعون عن حقوق الإنسان.
- 8- وحتى بدون وجود تعريف متفق عليه بالإجماع، يمكن التمييز بين أشكال مختلفة من الفساد، بما في ذلك فساد الدولة وفساد القطاع الخاص، فضلاً عن أشكال الفساد النشطة والسلبية. والفساد

(1) ECU 4/2021 (الإحالات إلى البلاغات المتعلقة بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في مختلف البلدان في جميع أجزاء التقرير منشورة على الإنترنت بحسب رقم القضية [أي ECU 4/2021 في هذه الحالة] وهي متاحة على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/LatestReports/RepliesReceived>).

(2) A/HRC/28/73، الفقرة 5.

(3) انظر <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>.

(4) انظر <https://news.un.org/en/story/2020/10/1075432>.

(5) انظر <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/>.

في القطاع العام يمكن أن يحدث في الحكومة والإدارة والهيئة التشريعية والقضاء. وفي هذه السياقات، من الواضح أن الدولة مسؤولة عن أي انتهاك لحقوق الإنسان ناجم عن سلوك أشخاص يتصرفون بصفتهم العامة⁽⁶⁾، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان ضد الناشطين في مكافحة الفساد.

باء - المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون ضد الفساد

9- استمعت المقررة الخاصة، منذ بداية ولايتها، مباشرة إلى العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون ضد الفساد في نظم العدالة الجنائية وفي سياقات أخرى. ولما كان كشف الفساد ينطوي على التحري عن هياكل السلطة ومن هم في السلطة، وقد يؤدي إلى هجمات مباشرة على النخب السياسية، فإن هذا العمل يعتبر مجازاً خطيراً للنشطاء في جميع المسائل وعلى مختلف مستويات الحكومات. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون لحماية البيئة والذين يكشفون الفساد في مشاريع الأعمال التجارية والتنمية، بما في ذلك الصناعات الاستخراجية، لخطر الاعتداء البدني الحقيقي، وقد يُستهدف أولئك الذين ينظمون الاحتجاجات المناهضة للفساد من خلال وسائل المراقبة والاعتقال والاستخدام المفرط للقوة.

10- والناشطون والمبلغون عن المخالفات والصحفيون والأكاديميون والمحامون والعاملون في المجال الطبي وغيرهم ممن يحاربون الفساد ويكشفونه هم مدافعون عن حقوق الإنسان، شريطة أن يكون عملهم سلمياً ومدفوعاً بشواغل حقوق الإنسان.

11- وفي العام الماضي، قدمت المقررة الخاصة تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عن قتل المدافعين عن حقوق الإنسان⁽⁷⁾. وأظهر التقرير أن مئات المدافعين عن حقوق الإنسان يقتلون كل عام دفاعاً عن حقوق الآخرين سلمياً. ولا يُحاسب سوى عدد قليل جداً من مرتكبي أعمال القتل هذه، مما لا يمكن إلا أن يساعد على استمرار دوامة القتل (انظر المرفق). وعلاوة على ذلك، لا تتحقق العدالة في كثير من الحالات بسبب الفساد في نظم العدالة الجنائية نفسها.

12- ويواجه الصحفيون والمبلغون عن المخالفات والأكاديميون والمحامون وغيرهم ممن يكشفون الفساد أو يحاربونه مخاطر جسيمة. وتلاحظ المقررة الخاصة أيضاً أن بعض الاعتداءات على المدافعين عن مكافحة الفساد تقوم على أساس النوع الاجتماعي وأن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان يُستهدفون لعملهم في سياق جائحة كوفيد-19 أو لمكافحة الفساد الذي يؤثر على مجتمعاتهم المحلية.

13- وتلاحظ المقررة الخاصة، من خلال مشاورات مباشرة مع مدافعين يعملون ضد الفساد، ومن معلومات أخرى موثوقة وردتها، أن المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في هذا المجال غالباً ما يتعرضون لمجموعة من الاعتداءات، بما في ذلك المراقبة الإلكترونية أو البدنية، والهجمات الإلكترونية، والتهديدات المباشرة، وحملات المضايقة والتشويه على الإنترنت، والتجريم، والمضايقة القضائية، والاعتداءات على ممتلكاتهم والاعتداءات البدنية، بما في ذلك القتل.

14- ويتعرض بعض المدافعين عن حقوق الإنسان للتشويه بأنهم غير وطنيين أو أنهم جزء من حركة معارضة سياسية. وغالباً ما تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان اللائي يعملن ضد الفساد أيضاً للاعتداء ليس بسبب ما يفعلنه فحسب، بل بسبب هويتهم. وقد حددت الأبحاث التي أجرتها منظمة "كيفينا تيل كيفينا"، وهي منظمة غير حكومية تعمل في مجال حقوق المرأة، الفساد باعتباره أكثر المسائل تسبباً

(6) A/HRC/28/73، الفقرة 7.

(7) A/HRC/46/35.

في تعرض المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات للمخاطر⁽⁸⁾. ويبدو أن المخاطر المرتبطة بالعمل في مجال مكافحة الفساد قد اكتسبت أهمية على مدى السنوات الماضية. ويبين البحث نفسه أيضاً أن المدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات النسائية ما زلن ممثلات تمثيلاً ناقصاً في منظمات مكافحة الفساد بسبب الخوف من التدايعات⁽⁹⁾. والمدافعات عن حقوق الإنسان لا يحاربن الفساد فحسب، بل هن مستهدفات منه أيضاً. ومن أشكال الفساد التي تؤثر على النساء بشكل غير متناسب الابتزاز الجنسي، حيث يكون الجنس، وليس المال، عملة الرشوة المطلوبة⁽¹⁰⁾. وكثيراً ما تكون المدافعات عن حقوق الإنسان، على وجه الخصوص، هدفاً مستضعفاً لحملات تشويه السمعة، التي تتطوي أحياناً على أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل وسائل الإعلام التركيبية، المعروفة باسم "التزييف العميق"، التي تهدف إلى تشويه سمعة الفرد.

15- ويبلغ كثير من المدافعين العاملين في مجال مكافحة الفساد عن صعوبات جديدة في سياق جائحة كوفيد-19. فقد فتحت الأزمة آفاقاً جديدة للفساد، وأصدرت بعض الدول قوانين تقيد الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالجائحة.

16- وغالباً ما لا يُعترف بالنشطاء العاملين في مجال مكافحة الفساد كمدافعين عن حقوق الإنسان، وقد تكون جهودهم غير مرئية لمجتمع حقوق الإنسان الأوسع نطاقاً أو ينظر إليها على أنها منفصلة عن عمل حقوق الإنسان أو هامشية. وفي كثير من الحالات، قد لا يعتبر الناشطون الذين يحاربن الفساد أنفسهم مدافعين عن حقوق الإنسان. ولكن العمل في مجال مكافحة الفساد أساسي لحقوق الإنسان، وينبغي الاعتراف بمن يضطلعون به وحمايتهم والاعتراف بعملهم.

17- ومن الأرجح أن يحظى بعض النشطاء، مثل الصحفيين الاستقصائيين، بالاعتراف بهم كمدافعين عن حقوق الإنسان، على الرغم من أن هناك العديد من النشطاء الآخرين الذين يركزون بشكل حصري أو جزئي على جهود مكافحة الفساد وتمر معظم أعمالهم دون أن يلاحظها أحد.

18- وغالباً ما يحيق خطر كبير ببعض المبلغين عن المخالفات الذين تدفعهم شواغل تتعلق بحقوق الإنسان ويخرجون إلى العلن قضايا الرشوة أو الكسب غير المشروع أو الفساد البسيط أو الكبير.

19- وتلاحظ المقررة الخاصة أن المدافعين الذين يعملون ضد الفساد يتعرضون في كثير من الأحيان للاعتداء بسبب كشفهم أو بحثهم عن إساءة استعمال السلطة والكسب غير المشروع والرشوة والاحتيال وغير ذلك من الممارسات السيئة ذات الصلة. ورغم الظروف الخطيرة جداً في غالب الأحيان، حقق بعض المدافعين نجاحاً حقيقياً في عملهم ضد الفساد، ويؤكد كثيرون أن من الممكن تحقيق التقدم على الرغم من أن ذلك غالباً ما يكون بطيئاً ومجزأ.

20- وعلى الرغم من أن بعض آليات الأمم المتحدة تعالج بحق مسألة الفساد باعتبارها شاغلاً من شواغل حقوق الإنسان وتتعترف بمن يعملون ضده كمدافعين عن حقوق الإنسان، فإن مبادرات مكافحة الفساد الوطنية والدولية غالباً ما تحقق في التعامل على نحو كافٍ مع عمل المدافعين الذين يكافحون الفساد أو تشجيعه أو اتخاذ تدابير لتعزيزه وحمايته.

Kvinna till Kvinna Foundation, "Solidarity is our only weapon – the situation of women human rights defenders", 2021, p. 10, available at <https://kvinnaatillkvinna.org/wp-content/uploads/2021/11/.KvinnaatillKvinna-Solidarity-is-our-only-weapon.pdf> (8)

(9) المرجع نفسه.

(10) المرجع نفسه.

- 21- وبعض مبادرات مكافحة الفساد إما تقلل من أهمية الدور الحيوي الذي يؤديه المدافعون عن حقوق الإنسان في مكافحة الفساد أو تتجاهله تجاهلاً تاماً. وفي أغلب الأحيان، يُستبعد المدافعون الذي يعملون من أجل مكافحة الفساد من المنتديات التي توضع فيها المبادرات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد.
- 22- ولا توجد في بعض الدول سوى حماية قليلة، إن وُجدت، للمبلغين عن المخالفات الذين يكشفون الفساد في حين أصدرت دول أخرى قوانين تزيد من صعوبة عمل المدافعين عن مكافحة الفساد. وتستخدم المؤسسات التجارية وغيرها من الجهات الداعوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة لتخويف المبلغين عن المخالفات والمدافعين الذين يعملون لكشف الممارسات الفاسدة. ويفيد المدافعون أيضاً بأن بعض الهيئات الدولية، بما فيها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، يساء استخدامها من جانب الحكومات لعرقلة عملهم.
- 23- وظل المقررون الخاصون السابقون المعنيون بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، منذ بعض الوقت، يثيرون مع الدول الشواغل المتعلقة بالمدافعين عن مكافحة الفساد.
- 24- وفي كل عام على مدى العقد الماضي، حدد المقررون الخاصون كيف يغذي الفساد في نظم العدالة الجنائية حالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان وقدموا العديد من القضايا المفصلة التي تصف كيف تعرض أولئك الذين يكشفون الفساد للاعتداء الجسدي والقتل. وعلى الرغم من أن المكلفين بولايات ذكروا الدول مراراً وتكراراً بالتزاماتها بحماية المدافعين، فإن هذه الاعتداءات العنيفة لا تزال مستمرة وغالباً ما ترتكبها سلطات الدولة نفسها.
- 25- وقبل سبع سنوات، أوصى المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بأن تبذل الدول مزيداً من الجهد لنشر عمل المدافعين ودعمه من خلال تنظيم حملات والقيام بأنشطة اتصال وإعلام محددة تشيد، على وجه الخصوص، بالمساهمات التي تقدمها فئات معينة من المدافعين، مثل أولئك الذين يكافحون الفساد والإفلات من العقاب⁽¹¹⁾.
- 26- وتلاحظ المقررة الخاصة بأسف أنها، خلال إعداد هذا التقرير، علمت في مشاورات مستفيضة مع مدافعين عن حقوق الإنسان يعملون في مجال مكافحة الفساد أن كثيرين منهم ما زالوا عرضة للاعتداء.

جيم - البيانات والمنهجية

- 27- يستند التقرير إلى مناقشات أجرتها المقررة الخاصة مع مئات المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم منذ بداية ولايتها في أيار/مايو 2020 وإلى المعلومات التي تلقاها باستمرار عن المدافعين الذي يضطلعون بعمل مكافحة الفساد.
- 28- وشاطرها المدافعون عن حقوق الإنسان آراءهم بشأن التحديات الخاصة الناتجة عن الاضطلاع بعمل مكافحة الفساد. وبسبب جائحة كوفيد-19، أُجري معظم هذه المشاورات عبر الإنترنت.
- 29- ووجهت المقررة الخاصة نداءً بست لغات لتقديم بيانات مكتوبة، داعية أصحاب المصلحة المعنيين - ولا سيما الدول الأعضاء والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان - إلى المساهمة في هذا التقرير. وتلقت 39 مساهمة في المجموع: مساهمة واحدة من دولة عضو، ومساهمة واحدة من مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، و37 مساهمة من منظمات المجتمع المدني.

(11) A/70/217، الفقرة 93(أ).

- 30- وتشكر المقررة الخاصة كل من أسهم في التقرير.
- 31- وأرسلت المقررة الخاصة أيضاً، منذ بدء ولايتها في أيار/مايو 2020، 44 رسالة تتعلق بـ 27 بلداً عن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في مجال مكافحة الفساد والمسائل ذات الصلة. وأرسلت معظم الرسائل إلى بلدان في آسيا (ثمانية بلدان)، تليها بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (سبعة بلدان)⁽¹²⁾.
- 32- وتمت أيضاً مراجعة المؤلفات والمواد البحثية المتاحة عن عمل المدافعين عن مكافحة الفساد. وشملت المصادر الأخرى المشاورات مع خبراء مكافحة الفساد، والتقارير السابقة في إطار الولاية، وقرارات الهيئات الإقليمية المعنية بحماية حقوق الإنسان.

دال- الإطار القانوني المعمول به

- 33- تتعدد أبعاد الروابط بين الفساد وجهود مكافحة الفساد وحقوق الإنسان ولكنها ليست دائماً مفهومة تماماً. وعلاوة على ذلك، لم تخضع إمكانات قوانين ونهج حقوق الإنسان في جهود مكافحة الفساد لدراسة مستفيضة.
- 34- وعلى الرغم من أن الفساد غالباً ما يُعالج من منظور إجرامي، مع تركيز تدابير مكافحة الفساد عموماً على مقاضاة الجرائم الجنائية ذات الصلة، فإن الدول تستخدم مبادرات أخرى لمكافحة الفساد، بما في ذلك الجهود المبذولة بشأن الشفافية، وإجراءات البيانات الحكومية المفتوحة، والقواعد التي توجه المشتريات العمومية وتضارب المصالح. ويتطبيق نهج يركز على حقوق الإنسان، يوضع الضحايا في صميم مكافحة الفساد.
- 35- وتود المقررة الخاصة التشديد على أهمية استخدام نهج قائم على حقوق الإنسان للتصدي للفساد، والأهم من ذلك، تطبيق إطار قائم على قانون حقوق الإنسان على أنشطة أولئك الذين يحاربون الفساد، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان المعنيون بمكافحة الفساد، والمبلغون عن المخالفات، والصحفيون، والقضاة، والمحامون، وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة. ويشكل تطبيق منظور حقوق الإنسان على أفعال الفساد التي تقوم بها الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول تذكيراً بأن الدولة تتحمل المسؤولية النهائية عن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في مجال مكافحة الفساد.
- 36- وتستحق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁽¹³⁾، التي ينبغي اعتبارها الصك الدولي الأساسي لحماية حقوق الإنسان، اهتماماً مستمراً من الهيئات المختصة ذات الصلة⁽¹⁴⁾. ويمكن أيضاً للربط بين تدابير حقوق الإنسان وتدابير مكافحة الفساد أن يعزز إمكانية الوصول إلى آليات حقوق الإنسان لمكافحة الفساد. ووفقاً للمادة 34 من الاتفاقية، تتخذ كل دولة طرف تدابير لمعالجة آثار الفساد. وإذا أمكن تحديد انتهاك لحقوق الإنسان على أنها نتيجة للفساد، فإن الدولة ملزمة بضمان اتخاذ التدابير المناسبة⁽¹⁵⁾. فالمادة 13 من الاتفاقية تشدد على أن تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي،

(12) ترد إشارات في مختلف أجزاء الوثيقة إلى النداءات العاجلة والرسائل المتعلقة بالادعاءات التي وجهتها المقررة الخاصة. وجميع هذه النداءات والرسائل متاحة على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

(13) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 2349، الرقم 42146.

(14) A/72/140، الفقرة 29.

(15) A/HRC/28/73، الفقرة 32.

على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربتة، ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر .

37- وينبغي تعزيز هذه المشاركة من خلال التدابير التالية: (أ) تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها؛ (ب) ضمان إمكانية وصول الناس بفعالية إلى المعلومات؛ (ج) احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها⁽¹⁶⁾.

38- وفيما يتعلق بأنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان، تُعد أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ذات صلة بالموضوع. فكلاهما يكفل الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها (المادة 19 من الإعلان العالمي والعهد الدولي). وعلى الرغم من أن ممارسة هذه الحقوق يمكن أن تخضع لبعض القيود، فإن هذه القيود ينبغي أن ينص عليها القانون وأن تكون ضرورية لحقوق الآخرين أو سمعتهم أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة. ومن حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى التي لها أهمية حاسمة في التصدي للفساد وانعدام الشفافية الحق في الحياة وحرية تكوين الجمعيات والحق في محاكمة عادلة والحق في المشاركة في الشؤون السياسية والعامة.

39- ويسهم تشجيع وتعزيز حقوق الإنسان ومن يدافعون عنها إسهاماً كبيراً في منع الفساد والتصدي له⁽¹⁷⁾. واستقلال القضاء وحرية الصحافة وحرية التعبير والحصول على المعلومات وشفافية النظام السياسي والمساءلة أمور أساسية لوضع استراتيجيات ناجحة لمكافحة الفساد وتعزيز التمتع بحقوق الإنسان على السواء⁽¹⁸⁾، ومن ثم تيسير عمل المدافعين عن حقوق الإنسان المعنيين بمكافحة الفساد.

40- ويؤكد الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (المعروف عموماً باسم الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان)⁽¹⁹⁾ من جديد حقوق الإنسان والحريات الأساسية القائمة بالفعل ويؤطرها بطريقة تتصل بالعمل المشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان: (أ) تنص المادة 1 على أن من حق كل شخص أن يدعو ويسعى إلى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ (ب) تنص المادة 2 على أنه يقع على عاتق كل دولة مسؤولية وواجب رئيسيان في حماية وتعزيز وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ (ج) تؤكد المادة 5 الحق في الالتقاء أو التجمع سلمياً؛ (د) تنص المادة 6 على أن لكل شخص الحق في معرفة المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وطلبها والحصول عليها وتلقيها والاحتفاظ بها، وحرية نشر الآراء والمعلومات والمعارف أو نقلها إلى الآخرين أو إشاعتها بينهم؛ (هـ) تشير المادة 8 إلى الحق في تقديم انتقادات ومقترحات إلى الهيئات والوكالات الحكومية المعنية بالشؤون العامة لتحسين أدائها؛ (و) تنص المادة 12 على أن لكل شخص الحق في أن يشترك في الأنشطة السلمية لمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى أن تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص الحماية من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار فعلاً أو قانوناً أو أي ضغط أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة لتلك الحقوق.

(16) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 13(1).

(17) المرجع نفسه، الفقرات 30-31.

(18) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "The human rights case against corruption", 2013, Geneva, p. 5.

(19) قرار الجمعية العامة 144/53، المرفق.

41- وقد أصدر مجلس حقوق الإنسان قرارات يعترف فيها بما للفساد من آثار سلبية على التمتع بحقوق الإنسان. وسلط فيها الضوء على "تفاقم آثار الفساد المتفشي السلبية على التمتع بحقوق الإنسان" ووصف الفساد على أنه "إحدى العقبات التي تعوق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً"⁽²⁰⁾.

42- وقد تناولت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان أيضاً موضوع آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان⁽²¹⁾.

43- واعتمدت الجمعية العامة، خلال دورة استثنائية عن الفساد في عام 2021، إعلاناً سياسياً بعنوان "التزامنا المشترك بالتصدي بفعالية للتحديات وتنفيذ تدابير لمنع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"⁽²²⁾. وأعربت الدول الأعضاء في الإعلان عن قلقها إزاء "الأثر السلبي الذي يمكن أن يحدثه الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك التماس مزايا لا مبرر لها، على الحصول على الخدمات الأساسية والتمتع بجميع حقوق الإنسان"، وأقرت بأنه "يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة وقد يؤثر بشكل غير متناسب على الأفراد الأكثر حرماناً في المجتمع"، معترفة بأن ذلك "يمكن أن يقوض ثقة المواطنين، وأن يكون له أثر سلبي على الحوكمة وعلى التمتع بجميع حقوق الإنسان من جانب كل الأشخاص المتضررين من الفساد، بمن فيهم ضحايا الفساد..."⁽²³⁾.

44- وفي الإعلان السياسي، لاحظت الدول الأطراف أيضاً مع التقدير الدور المهم للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام في تحديد قضايا الفساد وكشفها والإبلاغ عنها، وتعهدت باتخاذ التدابير المناسبة من أجل تشجيع الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص، على المشاركة النشيطة في منع الفساد ومكافحته، ومن أجل توعية الجمهور بوجود الفساد وأسبابه ومدى خطورته والتهديد الذي يطرده. وتعهدت الحكومات باحترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها. وقد تخضع تلك الحرية لبعض القيود، ولكن فقط تلك المنصوص عليها في القانون والضرورية لحماية حقوق الآخرين أو سمعتهم ولحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة⁽²⁴⁾.

45- ومن الأساسي لنهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الفساد تعزيز مشاركة المجتمع المدني بنشاط في منع الفساد ومحاربه، بما في ذلك حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يكشفون حالات الفساد ويدعون إلى اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد⁽²⁵⁾. ورغم أن المبادرات الإقليمية الرئيسية تعزز بحق الحاجة إلى مشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد، ينبغي أن تكون هناك إشارة أكثر وضوحاً إلى المدافعين عن حقوق الإنسان المنخرطين في هذه المسألة، فضلاً عن أهمية تعزيزهم وحمايتهم هم وعملهم.

46- وخلال المشاورات مع المدافعين عن حقوق الإنسان، أُثيرت أيضاً شواغل بشأن الصعوبات التي تطرحها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الحالات التي يبدو فيها أن القيود القانونية التي تستخدمها الدول لإسكات المنظمات غير الحكومية تتصل بالتنفيذ غير الكافي للمعايير العالمية المتعلقة

(20) قرار مجلس حقوق الإنسان 13/21.

(21) [A/HRC/28/73](#).

(22) قرار الجمعية العامة د-إ-1/32، المرفق.

(23) المرجع نفسه.

(24) المرجع نفسه، الفقرة 21.

(25) انظر [A/HRC/44/27](#)، الفقرة 49.

بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي وضعتها فرقة العمل. وتقيد التقارير بأن بعض الدول تستخدم توصيات فرقة العمل التي تهدف إلى منع تمويل الجريمة المنظمة والإرهاب من أجل سن تدابير تقيد عمل المدافعين عن مكافحة الفساد. ويمكن لهذه العواقب غير المقصودة أن تؤثر سلباً على المجتمع المدني⁽²⁶⁾.

هاء - الاتجاهات

1- النجاحات

47- تعترف المقررة الخاصة وترحب بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول، بالتعاون مع المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الخبراء، لاتخاذ تدابير لمنع الفساد وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمبلغين عن المخالفات.

48- وأبلغ أحد المدافعين في غواتيمالا عن نجاح في المجال الطبي قُدِّم فيه الدعم القانوني للمرضى الذين تأثروا بحالة احتيال توفي فيها 57 شخصاً وتأثر مئتا آخرون. وأدت القضية، التي حوكم فيها 23 شخصاً، إلى تغييرات في قانون التعاقد الحكومي وآليات المشتريات في نظام الضمان الاجتماعي الوطني، مما يعني توفير نحو 4 بلايين كتزال (500 مليون دولار) في شراء الأدوية⁽²⁷⁾.

49- وفي باكستان، عقب حملة دعوة نظمها المدافعون المحليون عن مكافحة الفساد، بدأت ثلاث حكومات وإدارات تابعة للحكومة الاتحادية بنشر معلومات عن المشتريات المتصلة بجائحة كوفيد-19، مما قلل من خطر حدوث صفقات فاسدة تؤثر على صحة السكان المحليين⁽²⁸⁾.

50- وفي كينيا، أُحرز تقدم حقيقي في أعمال التوجيه الرئاسي لعام 2015 الداعي إلى إصدار سندات ملكية لجميع المدارس العامة في البلد، مما يوفر لها الحماية من الاستيلاء على الأراضي والتنمية الفاسدة. ويبلغ المدافعون المحليون العاملون في تحالف حملة شول يانغو عن إصدار ما يقرب من 9 000 سند ملكية جديد منذ عام 2018، مع أكثر من 14 000 مدرسة عامة من أصل 32 354 مدرسة مسجلة في كينيا⁽²⁹⁾.

51- وفي قبرص، أنهت الحكومة، في أعقاب حملة منسقة قام بها المدافعون عن حقوق الإنسان، برنامجها المتعلق بالمواطنة عن طريق الاستثمار، الذي أتاح للأفراد والمجرمين الفاسدين الحصول على الجنسية في بلد عضو في الاتحاد الأوروبي وغسل عائدات الفساد والجريمة⁽³⁰⁾.

52- ويشير المركز الوطني للمبلغين عن المخالفات، وهو منظمة غير حكومية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن الحكومة أقدمت، بين عامي 2010 و2019، على أدانة 174 شركة و115 فرداً بتهمة الرشوة الأجنبية وغيرها من الجرائم ذات الصلة، وأن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أشادت بقوانين المبلغين عن المخالفات باعتبارها نهجاً فعالاً للحد من الفساد⁽³¹⁾.

(26) الورقة المقدمة من منظمة الشفافية الدولية والمشاروات مع المدافعين. انظر أيضاً

<https://knowledgehub.transparency.org/helpdesk/the-impacts-of-aml-cft-regulations-on-civic-space-and-human-rights>

(27) التشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان في غواتيمالا (استبيان).

(28) الورقة المقدمة من منظمة الشفافية الدولية.

(29) المعلومات الواردة من تحالف شول يانغو.

(30) الورقة المقدمة من منظمة الشفافية الدولية.

(31) الورقة المقدمة من المركز الوطني للمبلغين عن المخالفات.

-2 التحديات

53- في بعض المحافل الدولية، يجري الاعتراف بمساهمة المدافعين عن مكافحة الفساد. فعلى سبيل المثال، عقدت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، جلسات استماع على الإنترنت مع مدافعين في بيرو ركزت على عملهم ضد الفساد⁽³²⁾.

54- وفي أماكن أخرى، هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم. فلا يُسمح لمنظمات المجتمع المدني حالياً بالمشاركة بصفة مراقب في الهيئات الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك فريق استعراض التنفيذ الذي يشرف على عملية الاستعراض⁽³³⁾.

55- وأصدرت بعض الدول الأعضاء مؤخراً أيضاً قوانين تهدد المدافعين عن مكافحة الفساد وعملهم.

56- ففي فانواتو، فرضت حالة الطوارئ التي أعلنت في عام 2020 قيوداً كبيرة على حرية التعبير وحرية الإعلام، وفرضت، من بين تدابير أخرى، أن الصحفيين ووسائل الإعلام لا يمكنهم نشر معلومات عن جائحة كوفيد-19 إلا بعد الحصول على إذن رسمي من الحكومة.

57- وفي عام 2020 أيضاً، أدخلت حكومة منغوليا على قانونها الجنائي أحكاماً جديدة تنص على أن نشر المعلومات الكاذبة يمكن أن يعاقب عليه بغرامات باهظة تصل إلى 720 ساعة من الخدمة المجتمعية أو تقييد الحق في السفر لمدة تصل إلى عدة أشهر. ويساور المدافعين قلق خاص لأن القانون لا يُعرّف مصطلح "معلومات كاذبة". وفي عام 2021، أقر برلمان زيمبابوي مشروع قانون بشأن الجرائم الإلكترونية وحماية البيانات، بما في ذلك بند يجرم نشر ما تصنّفه الحكومة على أنه معلومات كاذبة على الإنترنت، ويعاقب عليه بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات⁽³⁴⁾.

58- ويشير العديد من المدافعين الذين يعملون في مجال مكافحة الفساد إلى التهديد أو الواقع المتمثل في التعرض لدعاوى استراتيجية ضد المشاركة العامة - وهي دعاوى ترهيب معروفة جداً. وعلى الرغم من أن هذه ليست طريقة جديدة لاستهداف المدافعين، إذ إن المقررين الخاصين السابقين أثاروا المسألة مع الدول، بما في ذلك في عامي 2009⁽³⁵⁾ و2013⁽³⁶⁾، فإنها تظل رادعاً خطيراً لحقوق أولئك الذين يكشفون الفساد.

59- ووفقاً لدراسة أُجريت في عام 2020 بتكليف من المفوضية الأوروبية، يتزايد استخدام الدعاوى الاستراتيجية ضد المشاركة العامة في جميع أنحاء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيئة تزداد عدائية تجاه الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومختلف المنظمات غير الحكومية. ويدعو ائتلاف واسع من منظمات المجتمع المدني الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ عدد من الخطوات التكميلية، بما في ذلك من خلال اعتماد توجيه يحد من استخدام هذه الدعاوى. والتزمت المفوضية الأوروبية في برنامج عملها لعام 2021 "باتخاذ إجراءات لحماية الصحفيين والمجتمع المدني من الدعاوى الاستراتيجية ضد مشاركة الجمهور"⁽³⁷⁾.

(32) <https://www.youtube.com/watch?v=nM39XIM8T8s>

(33) الورقة المقدمة من ائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

(34) الورقة المقدمة من منظمة الشفافية الدولية.

(35) A/64/226.

(36) A/HRC/25/55.

(37) الورقة المقدمة من ائتلاف في المملكة المتحدة يعارض الدعاوى الاستراتيجية ضد المشاركة العامة.

60- وغالباً ما ترفع السلطات العامة أو جهات فاعلة خاصة الدعاوى الاستراتيجية ضد المشاركة العامة على أساس القذف أو التشهير المزعومين. وحتى عندما لا يتم رفع الدعاوى، فإن مجرد التهديد بها يمكن أن يكون له تأثير لإسكات المدافعين. ففي عام 2020، أعلنت شركة الطيران الإقليمية "سي تي جيت" أنها تعتزم مقاضاة منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية المعنية بمكافحة الفساد في أيرلندا بتهمة التشهير، وذلك بعد أن نشرت المنظمة غير الحكومية مؤشر نزاهة وطنياً لشركات القطاع الخاص بهدف إلى قياس درجة استعداد الشركات لمعالجة المخاطر المتعلقة بالفساد، استناداً إلى معلومات كُشفت للجمهور⁽³⁸⁾.

او- الاعتداءات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون ضد الفساد

61- يفيد المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون ضد الفساد بأنهم يتعرضون لتطبيع سمعتهم باعتبارهم غير وطنيين أو يُعاملون على أنهم جزء من حركات المعارضة السياسية. ويقول آخرون إن عملهم يتم تجاهله ببساطة. ويُستهدف بعضهم لتعاونهم أو محاولة تعاونهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويشمل مدى الاعتداءات أيضاً تجريم عملهم، والمضايقة القضائية، والتهديد بالقتل، والقتل.

62- ويواجه الصحفيون والمبلغون عن المخالفات والأكاديميون والمحامون وغيرهم ممن يكشفون الفساد أو يحاربونه مخاطر جسيمة. وتلاحظ المقررة الخاصة أيضاً أن بعض الاعتداءات على المدافعين عن مكافحة الفساد تقوم على أساس النوع الاجتماعي وأن العديد من المدافعين استُهدفوا بسبب عملهم في سياق جائحة كوفيد-19 أو لدعوتهم إلى مكافحتهم الفساد الذي يؤثر على مجتمعاتهم المحلية.

63- وأفاد المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، وهو منظمة غير حكومية تعرف أيضاً باسم المنتدى الآسيوي، بأن الفترة من كانون الثاني/يناير 2020 إلى حزيران/يونيه 2021 شهدت ما لا يقل عن 54 اعتداءً على مدافعين يعملون في قضايا الفساد في آسيا، مما أثر على 61 فرداً، بمن فيهم أفراد أسرهم⁽³⁹⁾. ولاحظت أن المضايقة القضائية هي أكثر أنواع المضايقة شيوعاً ضد المدافعين عن مكافحة الفساد، حيث سُجّلت 40 حالة حوكم فيها مدافعون باستخدام تهم ملفقة أو سُجنوا رداً على عملهم في مجال حقوق الإنسان. وإلى جانب المضايقة القضائية، سُجّل استخدام العنف البدني في تسع حالات وقُتل ثلاثة مدافعين خلال فترة 2020-2021⁽⁴⁰⁾.

64- وكان العاملون في وسائل الإعلام - بمن فيهم الصحفيون وأعضاء المنابر الإعلامية - هم الأكثر تضرراً، حيث سُجّلت 29 حالة انتهاك. ويمثل ذلك أكثر من نصف الانتهاكات المسجلة ضد المدافعين عن مكافحة الفساد. وفي معظم الحالات، تعرض العاملون في وسائل الإعلام للمضايقة بسبب التحقيق في قضايا الفساد أو إساءة استخدام الأموال العامة أو بسبب الإبلاغ عن هذه القضايا أو التعليق عليها. وشملت اثنا عشرة حالة مدونين ونشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي، وكانت هناك 11 حالة ضد مدافعات عن حقوق الإنسان. ولاحظت منظمة منتدى آسيا أن أفراد أسر المدافعين كثيراً ما يتأثرون أيضاً. ففي بنغلاديش، وفي تموز/يوليه 2020 أصيب صحفي كان يقدم تقارير عن الفساد المحلي وأفراد أسرته بجروح بالغة بعد تعرضهم لهجوم بالساتور⁽⁴¹⁾.

(38) الورقة المقدمة من منظمة الشفافية الدولية.

(39) الورقة المقدمة من المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (المنتدى الآسيوي).

(40) المرجع نفسه.

(41) المرجع نفسه.

65- وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن بعض المدافعين عن حقوق الإنسان المهتمين بمسائل مكافحة الفساد لا يعترف بهم كمداfeين عن حقوق الإنسان، سواء من جانب السلطات أو من جانب قطاعات أخرى من المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، يفيد المدافعون عن حقوق الإنسان في بيرو بأن السلطات، عندما أنشأت آلية حماية جديدة للمدافعين عن حقوق الإنسان في نيسان/أبريل 2021، لم تذكر صراحة المدافعين عن مكافحة الفساد في قائمة الأشخاص المؤهلين للحماية التي تقدمها الدولة. ويوصي المدافعون المحليون بتعديلها لتشمل بوضوح المدافعين العاملين ضد الفساد، فضلاً عن المبلغين عن المخالفات⁽⁴²⁾.

زاي - الصحفيون

66- لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان الذين هم صحفيون ومدونون مستهدفين بسبب عملهم الحيوي في كشف الفساد ومحاسبة المسؤولين الفاسدين. وهم ضحايا التخويف والاعتداءات البدنية والقتل. ويعني وجود الفساد في نظم العدالة الجنائية أن الجناة، بمن فيهم مدبرو الهجمات، نادراً ما يُدْمون إلى العدالة.

67- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نشر مركز السياسات الخارجية للمنظمات غير الحكومية نتائج دراسة استقصائية عالمية شملت 63 صحفياً معنياً بالجريمة المالية والفساد في 41 بلداً. وخلصت إلى أن أكثر من 70 في المائة من المجهيين أبلغوا عن تعرضهم لتهديدات و/أو مضايقات، بما في ذلك تهديدات لفظية، وتصيد على وسائل التواصل الاجتماعي، وتهديدات كتابية، أثناء عملهم في تحقيقات تتعلق بالجرائم المالية والفساد⁽⁴³⁾.

68- وسلط المجهيون على الدراسة الاستقصائية الضوء على التهديدات القانونية على وجه التحديد باعتبارها مجالاً يدعو للقلق. وكانت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى حد بعيد أكثر بلدان المنشأ تردداً فيما يخص التهديدات القانونية، فيما عدا البلدان الأصلية للصحفيين. وكان التشهير الذي يلاحق من خلال الدعاوى المدنية هو السبب الأكثر شيوعاً المقدم في البلاغات القانونية الموجهة إلى المدعى عليهم⁽⁴⁴⁾. ويتعرض الصحفيون والمدونون في كل قارة للاعتداء بسبب عملهم في مجال مكافحة الفساد. وبعضهم يُقتل.

69- فقد كان غيورغيوس كارايغاز مدافعاً عن حقوق الإنسان وصحفياً في اليونان، وكان عمله يركز بشكل رئيسي على قضايا الفساد المزعومة والقضايا المتعلقة بالجريمة. وقد أسس الموقع الإخباري بروكو. وفي وقت مقتله، كان يعمل في محطة ستار تشانل التلفزيونية الخاصة. وتفيد المعلومات الواردة بأن السيد كارايغاز، بعد أن ركن سيارته بالقرب من منزله في ضواحي أثينا في نيسان/أبريل 2021، تعرض لعشر طلقات نارية من شخصين مجهولين يمتطيان دراجة نارية، مما أسفر عن مقتله⁽⁴⁵⁾. وتبحث الشرطة فيما إذا كان القتل مرتبطاً بتقريره عن الجريمة المنظمة وعلاقاتها المحتملة مع الشرطة. وقبل اغتياله، كان قد نشر مقالاً عن مقتل ضابط شرطة سابق كان قيد التحقيق بتهمة الفساد في عام 2018⁽⁴⁶⁾.

(42) انظر <https://busquedas.elperuano.pe/normaslegales/decreto-supremo-que-crea-el-mecanismo-intersectorial-para-la-decreto-supremo-n-004-2021-jus-1946184-4/>

(43) الورقة المقدمة من مركز السياسة الخارجية ومؤسسة العدالة للصحفيين.

(44) المرجع نفسه.

(45) GRC 3/2021.

(46) المرجع نفسه.

70- وكان ياما سياتواش مدافعاً عن حقوق الإنسان وكان في وقت من الأوقات مذيعاً إخبارياً بارزاً على شبكة تولو في أفغانستان، معروفاً بتقاريره عن الفساد. وقد أُجبر على الاستقالة من الشبكة بعد مقابلة أجراها مع وزير الحدود والشؤون القبلية السابق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قُتل السيد سياتواش واثان من زملائه، بينما كانوا في طريقهم إلى العمل، بجهاز متفجر يدوي الصنع استهدف مركبة شبكية في منطقة ماكرويان في كابول⁽⁴⁷⁾.

71- وفي أيار/مايو 2021، اعتُقلت في النيجر سميرة سابو، وهي مدافعة عن حقوق الإنسان وصحفية ومدونة، بعد نشرها تقريراً إخبارياً عن فساد مزعوم من صحيفة "ليفينمون" الإلكترونية على فيسبوك. ووفقاً للمعلومات الواردة، نقل التقرير مقالاً نشرته منظمة غير حكومية دولية عن الاتجار بالمخدرات في النيجر. وادعى المقال أن كمية من المخدرات التي ضبطها المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات في آذار/مارس 2021 تم بيعها لاحقاً لشبكات الاتجار بالمخدرات المتورطة⁽⁴⁸⁾. ووَجَّهت إلى كل من مدير صحيفة "ليفينمون"، المدافع عن حقوق الإنسان والصحفي الاستقصائي موسى أكسار، والسيدة سابو لائحة تهمة بموجب قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2019، الذي ينص على عقوبة سجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات⁽⁴⁹⁾.

72- وفي تموز/يوليه 2021، صادف تشاندرايوشان تيوارتي حركة مرور مزدحمة بين مدينتي أوسولي وكودرا على الطريق السريع الوطني رقم 2 في الهند بينما كان يمطي دراجة نارية مع شخص آخر. ووفقاً للمعلومات الواردة، بدأ يصور المشهد على هاتفه وهو يقترب من منطقة الازدحام المروري⁽⁵⁰⁾. ولاحظ تيوارتي أن حركة المرور تراكمت لأن ضباط شرطة من مركز شرطة كودرا كانوا يجمعون ما بدا أنه رشاي من سائقي الشاحنات. وأفيد بأن ثلاثة من ضباط الشرطة رأوه يصور وصادروا هاتفه المحمول؛ وعندما أبلغهم بأنه صحفي، تفيد التقارير بأنهم اعتدوا جسدياً عليه وعلى الشخص الذي كان يسافر معه باستخدام هراواتهم⁽⁵¹⁾.

73- وأبصار علم صحفي أقدم مقيم في إسلام آباد، وهو رئيس سابق لهيئة تنظيم الإعلام الإلكتروني الباكستانية. ووفقاً للمعلومات الواردة، اتُهم في أيلول/سبتمبر 2020 بالتحريض على التمرد والفتنة والتشهير والتصريحات المؤدية إلى الأذى العام. وتذكر تهمة الفتنة صراحة حساب السيد علم على تويتر، الذي كان قد قدم من خلاله تقريراً عن فضيحة فساد⁽⁵²⁾.

74- وكوك موكوتا مدافع عن حقوق الإنسان وصحفي في أنغولا. ووفقاً للمعلومات الواردة، استجوبت الإدارة الوطنية للتحقيقات والإجراءات الجنائية التابعة لمكتب المدعي العام لأنغولا السيد موكوتا في حزيران/يونيه 2021 واتهمته بإساءة استخدام "حرية الصحافة". وتفيد التقارير بأن التهم الموجهة إلى المدافع عن حقوق الإنسان تتعلق بمقال كتبه في آب/أغسطس 2020 وانتقد فيه تعامل الحكومة مع الفساد الداخلي الواسع الانتشار⁽⁵³⁾.

(47) المرجع نفسه.

(48) NER 2/2021.

(49) المرجع نفسه.

(50) IND 15/2021.

(51) المرجع نفسه.

(52) PAK 2/2021.

(53) AGO 1/2021.

75- وتران دوك ثاتش مدافع عن حقوق الإنسان وكاتب وشاعر ومدون في فيتنام. ووفقاً للمعلومات الواردة، أخذته شرطة مقاطعة نغهي أن في نيسان/أبريل 2020 من منزله، وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، حكمت عليه محكمة مقاطعة نغهي أن بالسجن لمدة 12 سنة وبثلاث سنوات تحت المراقبة بتهمة التخريب⁽⁵⁴⁾. وكان ثاتش قد اعتقل في البداية بتهمة ممارسة "أنشطة ضد الحكومة الشعبية". وورد أن السلطات استخدمت كدليل رئيسي لتوريطه عدة منشورات نشرها على فيسبوك ينتقد فيها الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الحكومة. وخلال المحاكمة، زعم المدعون العامون في المقاطعة أن نشاط ثاتش وكتاباتاته تهدد الاستقرار الاجتماعي، وتتعدى على الاستقلال الوطني والاشتراكية، وتقلل من ثقة الناس في المؤسسة السياسية لدولة فييت نام، وتمس بالأمن القومي والسلامة والنظام الاجتماعيين⁽⁵⁵⁾.

76- ويتعرض الصحفيون والمدونون الذين يكشفون الفساد للاعتداء والسجن والضرب والقتل بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان. وفي معظم الحالات، من غير المرجح أن يتم التحقيق في عمليات قتلهم على النحو الواجب أو محاسبة الجناة بسبب الفساد والمشاكل الهيكلية في نظم العدالة الجنائية.

حاء - المبلغون عن المخالفات

77- في مشاورات مع المدافعين عن حقوق الإنسان، استمعت المقررة الخاصة مراراً وتكراراً إلى مدى صعوبة أو خطورة كشف المبلغين عن المخالفات للفساد، وإلى أن الخوف من الانتقام يؤثر تأثيراً مثيراً على المبلغين عن المخالفات المحتملين. وهناك مخاوف من العواقب القانونية والمالية للإبلاغ العلني عن الفساد، وغالباً ما تكون الضمانات لحماية المبلغين عن المخالفات إما ضعيفة أو غير موجودة.

78- وأفادت الدائرة الدولية لحقوق الإنسان، وهي منظمة مستقلة لا تستهدف الربح، بأن معظم البلدان في أفريقيا لا توفر إطاراً قانونياً لحماية من يجرون على فضح الفساد من التخويف أو أشكال الانتقام الأخرى. فعلى سبيل المثال، لم تسن موريشيوس بعد أية قوانين، مثل قانون لحماية المبلغين عن المخالفات أو حرية المعلومات، من شأنها أن تكون أدوات هامة وتوفر الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على تعزيز الشفافية وكشف الفساد ومكافحته. وفي مدغشقر، يمكن أن يؤدي كشف بعض المعلومات المتعلقة بالمنفعة العامة إلى مقاضاة المدافعين والمبلغين عن المخالفات⁽⁵⁶⁾.

79- ونور الدين التونسي مدافع عن حقوق الإنسان في الجزائر يعمل مع منبر حماية المبلغين عن المخالفات في أفريقيا. ووفقاً للمعلومات الواردة، أُلقي عليه القبض في أيلول/سبتمبر 2020، ووُجّهت إليه تهم بسبب جهوده لفضح الفساد ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي التي تنتقد أعضاء السلطة القضائية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حُكِم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر وغرامة قدرها 50 000 دينار جزائري (375 دولاراً) وتعويضات أخرى قدرها 50 000 دينار. ووجهت إليه تهمة الكشف عن أسرار رسمية وتوجيه الشتائم إلى مسؤولين ومؤسسات حكومية وممارسة العنف ضدهم⁽⁵⁷⁾. ويقال إنه اعتقل لعلاقته بمنبر حماية المبلغين عن المخالفات في أفريقيا، الذي نعتته المحكمة بأنه "طرف أجنبي"، وكذلك بسبب منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي التي تندد بعمل القضاء⁽⁵⁸⁾.

(54) VNM 6/2021.

(55) المرجع نفسه.

(56) الورقة المقدمة من منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

(57) DZA 11/2021.

(58) المرجع نفسه.

80- ولاحظ المركز الوطني للمبلغين عن المخالفات أن معاملة المبلغين عن المخالفات الذين يكشفون سوء السلوك في الولايات المتحدة الأمريكية غير متسقة إلى حد كبير. ففي حين يُنوّه بالمبلغين عن المخالفات في سياقات معينة، هناك عدة أمثلة بارزة تم فيها الانتقام من المبلغين عن المخالفات بسبب خروجهم عن صمتهم. فعلى سبيل المثال، أُغْفِي قبطان في البحرية من واجبه بعد أن كشف عن مدى خطورة نقشي جائحة كوفيد-19 على متن سفينته⁽⁵⁹⁾.

81- وفي عام 2020، أفادت منظمة الشاهد العالمي غير الحكومية ومنبر حماية المبلغين عن المخالفات في أفريقيا بأنهما مستهدفان بأربع شكاوى قانونية في فرنسا فيما يتعلق بنشرهما المشترك لتقرير "تقويض العقوبات"، وهو تقرير يلقي نظرة ناقدة على التعاملات التجارية للملياردير دان غيرتلر في جمهورية الكونغو الديمقراطية⁽⁶⁰⁾.

82- وغالباً ما يكون المبلغون عن المخالفات معرضين لخطر شديد عندما يكشفون الفساد. ويخاطر البعض بحياتهم المهنية وسبل عيشهم وأحياناً بسلامتهم الشخصية لفضح الأفعال غير المشروعة التي تهدد المنفعة العامة. وقد يُفضّلون من عملهم أو يُحاكمون أو يدرجون على قائمة سوداء أو يُعتقلون أو يُهدّدون، أو يُعتدي عليهم أو يُقتلون في الحالات القصوى. وينبغي للدول أن تفعل المزيد لسن تدابير ذات مغزى لحماية المبلغين عن المخالفات وتشجيع مزيد من الناس على فضح الفساد علناً.

طاء - المحامون الذين يعملون ضد الفساد

83- فرزانه زيلابي مدافعة عن حقوق الإنسان ومحامية في جمهورية إيران الإسلامية. وهي تمثل نقابة عمال شركة هافت تابه لقصب السكر. ووفقاً للمعلومات الواردة، نظمت النقابة عدداً من الإضرابات، كان آخرها في آب/أغسطس 2021، احتجاجاً على عدم دفع أجور الموظفين والفساد المزعوم من قبل الإدارة. ومثلت عدداً من الأفراد المدافعين عن حقوق العمال، وكانت صريحة بشأن ادعاءات التعذيب التي أبلغ عنها موكلوها. ودافعت السيدة زيلابي أيضاً عن عدد من العمال الذين حوكموا لمشاركتهم في الإضرابات⁽⁶¹⁾. وفي أيار/مايو 2021، استدعتها المحكمة الثورية المركزية في الأهواز بتهمة "الدعاية ضد الدولة" و"التجمع والتواطؤ للعمل ضد الأمن القومي"، وذلك فيما يبدو بسبب عملها كممثلة قانونية للمدافعين عن حقوق العمال. وفي أيلول/سبتمبر 2021، أفادت التقارير بأن المحكمة الثورية في الأهواز حكمت عليها بالسجن لمدة سنة واحدة وبمنعها من السفر لمدة سنتين بتهمة القيام بأنشطة دعائية ضد الدولة⁽⁶²⁾.

84- وهوانغ يون مين مدافع عن حقوق الإنسان وجندي سابق وقاض سابق في الصين كشف عن فساد مزعوم داخل القضاء وعمل على تعزيز حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ الويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين منذ عام 2008. وقد دعم أيضاً قدامى المحاربين الذين يسعون إلى إجراء اختبارات طبية والحصول على تعويضات حكومية عن الأضرار التي لحقت بهم فيما يتعلق بعملهم السابق في حماية المواقع النووية وإجراء التجارب النووية⁽⁶³⁾. ووفقاً للمعلومات الواردة، فقد حُرِم من حريته

(59) الورقة المقدمة من المركز الوطني للمبلغين عن المخالفات.

(60) الورقة المقدمة من منظمة الشفافية الدولية.

(61) IRN 28/2021.

(62) المرجع نفسه.

(63) CHN 4/2021.

منذ آذار/مارس 2017 عندما اعتقله موظفو مكتب الأمن العام في منزله في شينجيانغ بأمر يوجه له تهمة "التحريض على الكراهية والتمييز الإثنيين"⁽⁶⁴⁾.

85- وفي نيسان/أبريل 2017، اعتُقل رسمياً، وفي تموز/يوليه 2017، وُجِّهت إليه تهمة "تنظيم منظمة إرهابية وقيادتها والمشاركة فيها بنشاط" بموجب المادة 120 من القانون الجنائي. وفي أيلول/سبتمبر 2017، حُكِّم على هوانغ بالسجن لمدة 10 سنوات بهذه التهمة؛ ولا يزال في السجن حتى اليوم⁽⁶⁵⁾.

ياء - الاعتداءات على الأكاديميين الذين يكشفون الفساد

86- تعرض أكاديميون في أنحاء مختلفة من العالم أيضاً للاعتداء بسبب عملهم في فضح الفساد. فقد كان محمد علي نعيم مديراً لمركز الاستشارات الهندسية وأستاذاً في قسم الهندسة بكلية الهندسة في جامعة صنعاء في اليمن. وكان في وقت سابق عميداً لكلية الهندسة في جامعة عمران. وكان مدافعاً عن حقوق الإنسان واستخدم فيسبوك كمنصة للتعبير عن معارضته للفساد المزعوم والدفاع عن حقوق الإنسان⁽⁶⁶⁾. ووفقاً للمعلومات الواردة، اغتيل في آب/أغسطس 2021 على أيدي مسلحين مجهولي الهوية بينما كان يغادر منزل أحد أصدقائه في صنعاء. وذكرت أجهزة الأمن أن البروفيسور نعيم تعرض لأربع طلقات نارية وتوفي في مكان الحادث⁽⁶⁷⁾. وكان ناشطاً على صفحته على فيسبوك قبل ساعات من اغتياله، وكان قد أعاد نشر منشور كتبه في آب/أغسطس 2020 ويدعو فيه إلى المساءلة عن الفساد المزعوم⁽⁶⁸⁾.

87- وانضم البروفيسور بال أهلواليا إلى جامعة جنوب المحيط الهادئ كنائب رئيس للجامعة في عام 2019. ووفقاً للمعلومات الواردة، أجرى تحقيقات أسفرت عن كشف ما يُدعى أنه سوء إدارة وإساءة استخدام للعملية في الجامعة في عهد نائب رئيس الجامعة السابق الرئيس الحالي، بما في ذلك صلات بأعلى مستويات الحكومة⁽⁶⁹⁾. وادعى وجود مخالفات مالية واسعة النطاق في عهد الرئيس السابق للجامعة، بما في ذلك اختلاس البدلات والترقيات غير المستحقة في عهد سلفه الرئيس الحالي⁽⁷⁰⁾. وفي 3 شباط/فبراير 2021، أعلنت إدارة الهجرة في فيجي البروفيسور أهلواليا وزوجته ساندرابن برايس مهاجرين غير شرعيين. وفي وقت لاحق، في ليلة 3 فبراير/شباط 2021، بينما كانا نائمين في منزلهما، جاءت الشرطة وجعلتهما يحزمان أمتعتهما الشخصية ورافقتهما إلى المطار. وفي اليوم التالي، أُجبرتهما الشرطة على ركوب طائرة متجهة إلى أستراليا⁽⁷¹⁾.

88- وسفيتلانا بلاهوديتيليفا - فوفك مدافعة عن حقوق الإنسان في أوكرانيا تدعو إلى النزاهة الأكاديمية ومكافحة الفساد. وهي أيضاً منسقة لمنظمة "ديسرغيت"، وهي منظمة أسسها مجموعة من العلماء تكشف إخفاقات النزاهة الأكاديمية⁽⁷²⁾. ووفقاً للمعلومات الواردة، أبلغت في حزيران/يونيه 2020

(64) المرجع نفسه.

(65) المرجع نفسه.

(66) OTH 223/2021.

(67) المرجع نفسه.

(68) المرجع نفسه.

(69) FJI 1/2021.

(70) المرجع نفسه.

(71) المرجع نفسه.

(72) UKR 7/2021.

عن حالة انتحال تتعلق ببحوث أجراها مسؤول أوكرايني رفيع المستوى للوكالة الوطنية لضمان جودة التعليم العالي ووزارة التعليم والعلوم الأوكرانية وتحدثت علناً عن هذه المسألة في التجمعات. وغالباً ما تعطي المؤهلات الأكاديمية للموظفين الحق في الحصول على رواتب أعلى في أوكرانيا، وينطوي عملها على التحقيق في استخدام الانتحال للحصول على شهادات أكاديمية⁽⁷³⁾.

89- وفي الفترة من حزيران/يونيه 2020 إلى آذار/مارس 2021، تعرضت السيدة بلاهوديتيليفا - فوفك لمضايقات منهجية من أشخاص مجهولين. وكانت هناك عدة محاولات لاختراق حسابات بريدها الإلكتروني. وتلقت تهديدات متكررة بالاغتصاب من رجل غريب على تطبيق البريد الإلكتروني والمراسلات الخاص بها. وتضمنت الرسائل أدلة على أنه كان يتابعها ويصورها في كل خطوة ويعرف أين تعيش هي وأسرته. وتلقت أيضاً ثلاث رسائل مكتوبة بخط اليد تلمح إلى احتمال قتلها تُرِكَت عند باب شقتها. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، بدأت على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام حملة تشهير ضدها تزعم أن لها سجلاً جنائياً يتهمها باغتصاب زوجها⁽⁷⁴⁾.

90- وسواءً كشف الأكاديميون الفساد في الأوساط الأكاديمية أو في المجتمع الأوسع نطاقاً، فإنهم يُستهدفون بسبب أبحاثهم وأنشطة الدعوة التي يقومون بها عن طريق اعتداءات تشمل الترحيل والتهديد والقتل.

كاف- الاعتداءات القائمة على النوع الاجتماعي

91- غالباً ما تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان مثل السيدة بلاهوديتيليفا - فوفك عقبات ومخاطر وانتهاكات إضافية خاصة بالنوع الاجتماعي، كما لاحظت المقررة الخاصة وأسلافها. وتلاحظ المقررة الخاصة أن العديد من المدافعين أفادوا بأنهم تلقوا تهديدات جنسانية على أساس هويتهم، بما في ذلك تهديد بالاعتداء الجنسي والاغتصاب والمضايقة والقتل. وغالباً ما تتعرض العاملات في قضايا مكافحة الفساد للاعتداء ليس بسبب العمل الذي يقمن به فحسب، بل أيضاً بسبب هويتهم كنساء⁽⁷⁵⁾.

92- وفي تقرير نُشر في تموز/يوليه 2021، بحثت المنظمتان غير الحكوميتين، اتحاد المساواة في الحقوق ومنظمة الشفافية الدولية، في الروابط بين التمييز وأولئك الذين يحاولون فضح الفساد. وكما جاء في تقريرهما، فإن من شأن هوية أو وضع أو معتقد معين أن يعرض نشطاء مكافحة الفساد الذين يواجهون إساءة استخدام السلطة لمستويات أعلى من الخطر تتراوح بين المراقبة أو الدعوى الكيدية والاعتقال التعسفي والتعذيب والاعتداء البدني أو الجنسي أو حتى القتل⁽⁷⁶⁾.

93- وتواجه المدافعات عن حقوق الإنسان اللائي يعملن ضد الفساد مخاطر إضافية. فقد كانت ريهام يعقوب مدافعة عن حقوق الإنسان وخبيرة في اللياقة البدنية تعيش في البصرة، العراق. وكانت مدافعة قوية عن وصول المرأة الآمن إلى المرافق الرياضية والأماكن العامة في المدينة. وكانت قائدة المسيرات النسائية التي بدأت في البصرة في تموز/يوليه 2018 في سياق حركة الاحتجاج ضد الفساد وقضايا حقوق الإنسان الأخرى⁽⁷⁷⁾. وفي آب/أغسطس 2020، ووفقاً للمعلومات الواردة، أطلق عليها النار مسلحان مجهولان يمتطيان دراجة نارية وأردياها قتيلة بينما كانت على متن سيارتها في وسط البصرة. وكانت السيدة يعقوب

(73) المرجع نفسه.

(74) المرجع نفسه.

(75) انظر A/HRC/46/35 وA/HRC/40/60، الفقرة 29.

(76) الورقة المقدمة من اتحاد المساواة في الحقوق ومنظمة الشفافية الدولية.

(77) IRQ 5/2020.

هدفاً للاعتداء على الإنترنت منذ عام 2018 من خلال حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وورد اسمها في مقال تشهيري مع مجموعة من السياسيات وتلقت تهديداً مباشراً واحداً ضدها على الأقل في رسالة نصية⁽⁷⁸⁾.

94- ووعدها بمهاجمة مدافعة عن حقوق الإنسان ومهندسة ومدونة تركز على حقوق المرأة في السودان. وهي عضو في لجنة مقاومة أمدبا التي تعبئ سلباً لتعزيز الحقوق المدنية والاقتصادية في السودان، وضد الفساد العام. ووفقاً للمعلومات الواردة، اعتقلها أحد أفراد الشرطة السودانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في محطة بنزين في حي العمارات بالخرطوم⁽⁷⁹⁾. وعند اعتقالها، كانت تبث فيديو مباشراً على وسائل التواصل الاجتماعي ادعت فيه أن النساء في المحطة يتعرضن للتمييز من قبل أفراد الشرطة السودانية والقوات المسلحة. ويقال إنها أُحضرت إلى مركز شرطة الامتداد حيث صودر هاتفها المحمول واستجوبت وتعرضت للتهديدات وسوء المعاملة، بما في ذلك الاعتداء البدني الذي أدى إلى إصابة كتفها⁽⁸⁰⁾. وأطلق سراحها بكفالة في اليوم التالي ووجهت إليها تهمة نشر أخبار كاذبة، وإزعاج الجمهور، وإهانة موظف عمومي يمارس الإجراءات القضائية، والتشهير. وفي آذار/مارس 2021، حكم على السيدة بهجت بالسجن لمدة ستة أشهر (مع وقف التنفيذ) وغرامة قدرها 10 000 جنيه سوداني⁽⁸¹⁾.

95- وتلاحظ المقررة الخاصة أن مسألة الابتزاز الجنسي أثرت في مناقشات مع العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان. وتفهم المقررة الخاصة أن المدافعين عن حقوق الإنسان يقصدون عموماً مصطلح إساءة استعمال مركز القوة أو السلطة للابتزاز الجنسي. وتلاحظ المقررة الخاصة خطورة هذا الشكل من الفساد وأثره على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

96- ويُستهدف العديد من المدافعين عن مكافحة الفساد، شأنهم شأن غيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، على أساس نوعهم الاجتماعي ويتعرضون لطبقات إضافية من الضعف والاعتداءات. وأبلغ بعض المدافعين المقررة الخاصة أنهم يواجهون عدة طبقات من التمييز في عملهم ضد الفساد، بما في ذلك التحيز الجنساني، ولكن أيضاً التمييز القائم على الفقر والعرق. وتسلم المقررة الخاصة بأن المدافعين عن حقوق الإنسان يواجهون أشكالاً مختلفة ومعقدة من التمييز.

لام- المدافعون المحليون عن مكافحة الفساد

97- ليس كل المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يدعون إلى مكافحة الفساد صحفيين أو محامين أو مهنيين طبيين أو أكاديميين - العديد منهم يعملون ضد الفساد في مجتمعاتهم المحلية. فميغيل غيمارايس مدافع عن حقوق الإنسان ورئيس اتحاد مجتمعات السكان الأصليين في منطقة نهر أوكايالي وروافده، وهو أحد أقدم اتحادات السكان الأصليين في منطقة الأمازون في بيرو، ويضم أكثر من 30 مجتمعاً محلياً من مجتمعات السكان الأصليين. ووفقاً للمعلومات الواردة، شارك في تشرين الأول/أكتوبر 2020 في جلسة استماع عقدتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حيث ندد بالصلوات المزعومة بين فساد الحكومة وقتل المدافعين عن البيئة في منطقة الأمازون البيروفية. وبعد أسبوع تلقى تهديداً بالقتل

(78) المرجع نفسه.

(79) SDN 4/2021.

(80) المرجع نفسه.

(81) المرجع نفسه.

على الواسع جاء فيه: "نحن قادمون إليك، مهما تطلب الأمر أيها الوغد"، مع صورة لجنّة مقطعة الأوصال⁽⁸²⁾.

98- وفي أوكرانيا، تقيد المعلومات الواردة بأن شاحنات تحمل الرمال بدأت تتحرك عبر قرية سوروكيفكا الأوكرانية اعتباراً من أيار/مايو 2019. وعلم المدافعون عن حقوق الإنسان ناتاليا شيباييفا وإيرينا كورشنوفا وميخائيلو زوكوف وأوليج إيفانيتشنيكو أن استخراج الرمال كان ضاراً بالبيئة وأن السلطات المحلية منحت شركة تصريح استخراجها دون إبلاغ السكان واستشارتهم، كما يقتضي القانون⁽⁸³⁾. وبدأوا يحضرون وبيثون جلسات مجالس القرى والمناطق وينشرون أنشطتهم ويعملون على توعية السكان المحليين بانتهاكات حقهم في بيئة آمنة وفي الحصول على المعلومات. وقدم السكان نحو 200 شكوى إلى السلطات المحلية والمركزية. وبدأ السكان المحليون في الاحتجاج في كانون الثاني/يناير 2021، مما أدى في نهاية المطاف إلى إجراءات إغلاق الطريق الذي تستخدمه الشاحنات لمدة أربعة أيام⁽⁸⁴⁾. وفي الساعة 1:20 من صباح 5 شباط/فبراير 2021، عندما كانت ناتاليا شيباييفا وميخائيلو زوكوف وابنهما البالغ من العمر 11 عاماً في المنزل، ألقى أشخاص مجهولون قنبلة يدوية على منزلهم. ولدى سماعهم الانفجار، ركضوا إلى الشارع ورأوا أن مجهولين أضرموا النار في سيارتين كانتا واقفتين بجوار المنزل⁽⁸⁵⁾. وفي 17 آذار/مارس 2021، اعتدى ثلاثة رجال مجهولو الهوية يزعم أن لهم صلة بشركة الاستخراج، بالسكاكين، على 10 متظاهرين سلميين (بمن فيهم المدفعتان عن حقوق الإنسان إيرينا كورشنوفا وناتاليا شيباييفا)⁽⁸⁶⁾.

99- ويتعرض المدافعون الذين يتحدون الفساد في المجتمعات المحلية أيضاً للخطر من جانب السلطات والمؤسسات التجارية التي تسعى إلى تخويفهم وإجبارهم على الصمت، بما في ذلك باستخدام العنف. فأولئك الذين يتحدون الفساد ويعملون سلمياً من أجل حقوق الآخرين هم مدافعون عن حقوق الإنسان، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

ميم - الاعتداءات على المدافعين عن مكافحة الفساد في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

100- أوجد الوباء فرصاً جديدة للفساد، فضلاً عن التهديدات والاعتداءات المرتكبة في جميع أنحاء العالم ضد من يكشفونه. وفي أيار/مايو 2021، ذهبت روزينا إسلام، وهي مدافعة عن حقوق الإنسان، إلى وزارة الصحة ورعاية الأسرة في بنغلاديش للاجتماع مع وزير الخدمات الصحية. وتتضمن المعلومات الواردة ادعاءات بأنها حُبست في غرفة بعد وصولها بفترة وجيزة وصودر هاتفها، وهو ما تعتقد المصادر أنه أتاح للسلطات فرصة لزرع أدلة كاذبة. وتقيد التقارير بأنها أصيبت بالمرض وأغمي عليها أثناء احتجازها في المكتب، الذي دام أكثر من خمس ساعات. وتقيد التقارير بأنها تعرضت للمضايقة والتخويف خلال هذه الفترة⁽⁸⁷⁾. وقد أُبلغ أن مسؤولاً في الوزارة اتهمها باستخدام هاتفها الخليوي دون إذن لتصوير وثائق تتعلق بالمفاوضات الحكومية لشراء لقاحات كوفيد-19، في انتهاك لقانون الأسرار الرسمية لعام 1923.

(82) PER 9/2020.

(83) UKR 6/2021.

(84) المرجع نفسه.

(85) المرجع نفسه.

(86) المرجع نفسه.

(87) BGD 4/2021.

وتفيد التقارير بأنها تواجه عقوبة السجن لمدة تصل إلى 14 عاماً وربما عقوبة الإعدام⁽⁸⁸⁾. وتفيد التقارير بأن احتجازها جاء بعد أسابيع قليلة من نشرها تقارير تحقيقية عن الفساد وسوء الإدارة المزعومين في القطاع الصحي والمخالفات في شراء اللوازم الطبية الطارئة للتصدي لجائحة كوفيد-19 وأن احتجازها ومقاضاتها قد يكونان مرتبطين بتقريرها الانتقادية⁽⁸⁹⁾.

101- وإيجي بريمايوغا ومفتاشول شوار مدافعان عن حقوق الإنسان يعملان مع منظمة رصد الفساد الإندونيسية غير الحكومية. ووفقاً للمعلومات الواردة، كان مدير مكتب رئيس إندونيسيا في تموز/يوليه 2021 يعترض تقديم شكاوى ضد المدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بدراسة نشرتها منظمة رصد الفساد الإندونيسية وكشفت فيها احتمال تورط موظفين عموميين في الترويج لتداول عقار "يفرمكتين" خلال جائحة كوفيد-19. ولم تتم الموافقة رسمياً على هذا الدواء كعلاج للفيروس. وأظهرت الدراسة وجود تضارب مزعوم في المصالح بين موظفي الدولة وأطراف خاصة في توزيع هذا العقار. وشارك كلا المدافعين عن حقوق الإنسان في بحث الدراسة وعرضها⁽⁹⁰⁾.

102- وفي أيلول/سبتمبر 2021، أبلغ مدير المكتب رسمياً عن إيجي بريمايوغا وميتاشول شوار إلى وحدة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة الوطنية في جاكرتا بدعوى "التشهير" و"الإضرار بشرف شخص ما" و"الافتراء أو القذف". ويُعتقد أن هذه الاتهامات تتعلق بالدراسة التي نشرتها منظمة مراقبة الفساد الإندونيسية. وفي حال توجيه الاتهام إلى هذين المدافعين عن حقوق الإنسان، يمكن أن يُحكّم عليهما بالسجن لمدة ست سنوات⁽⁹¹⁾.

103- وهوبويل شين أونو صحفي مستقل ومدافع عن حقوق الإنسان يقيم في زيمبابوي ويحقق في الفساد وسوء الإدارة المالية. ووفقاً للمعلومات الواردة، نشر السيد شين أونو في تموز/يوليه 2020 إخطارات على وسائل التواصل الاجتماعي تشجع أتباعه على المشاركة في المظاهرات التي نظمت في 31 تموز/يوليه. ودعت المظاهرات إلى إجراء إصلاحات في أعقاب موجة من فضائح الفساد وسوء الإدارة المالية التي حدثت مؤخراً⁽⁹²⁾. وفي عام 2020، أبلغ أيضاً عن حالة فساد تتعلق بجائحة كوفيد-19، شملت لوازيم طبية، مما أدى إلى إقالة وزير في الحكومة⁽⁹³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد في كشف فضيحة فساد منحت فيها الحكومة عقداً لشراء لوازيم كوفيد-19 لشركة يزعم أن لها صلات بأسرة الرئيس. وتفيد التقارير بأنه لم تكن هناك مناقصة عامة شفافة قبل منح العقد. وفي 20 تموز/يوليه 2020، اعتقل عدد من ضباط الشرطة السيد شين أونو في منزله في هراري⁽⁹⁴⁾. وقد اعتُقل واحتُجز في مركز الشرطة المركزي في هراري وقيل له إنه يواجه تهمة "التحريض على ارتكاب أعمال عنف عامة". وتزعم السلطات أن ثلاث تغريدات نشرها على تويتر كانت قيد التحقيق بتهمة "تحريض الجمهور على ارتكاب أعمال العنف" في المظاهرات المقبلة. وفي المساء التالي، داهمت مجموعة من حوالي 30 شرطياً مسلحاً يرتدون ملابس مكافحة الشغب منزله وصادروا آلة تصوير. وفي آب/أغسطس 2020، نُقل إلى سجن شيكوروبي الذي يخضع لإجراءات أمنية مشددة⁽⁹⁵⁾. وردت حكومة زيمبابوي على هذه الادعاءات

(88) المرجع نفسه.

(89) المرجع نفسه.

(90) IDN 9/2021.

(91) المرجع نفسه.

(92) ZWE 3/2020.

(93) المرجع نفسه.

(94) المرجع نفسه.

(95) المرجع نفسه.

في رسالة مؤرخة 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020 نكرت فيها أن المحكمة العليا أفرجت عنه بكفالة بعد أن رفضت ذلك محكمة أدنى درجة. ولا تزال محاكمة السيد شين أونو معلقة حالياً أمام المحاكم.

104- وليخيا ديل كارمن راموس زونيغا طبيبة ومدافعة عن حقوق الإنسان في هندوراس، وزعيمة منظمة منبر الدفاع عن الصحة والتعليم في هندوراس عام 2019، التي تكشف أعمال الفساد في النظم الصحية والتعليمية في البلد. ووفقاً للمعلومات الواردة، أدانت منذ عام 2015 أعمال الفساد المزعومة المتعلقة بالضمان الاجتماعي للبلد وعدم الحصول على الحق في الصحة في مناسبات مختلفة. وقد تعرضت للتهديدات والمضايقة والمراقبة⁽⁹⁶⁾. وخلال جائحة كوفيد-19، انتقدت سوء الإدارة الحكومية المزعومة للجائحة، وانعدام الإجراءات القانونية الواجبة في الحصول على اللوازم الطبية للعاملين في مجال الصحة ومدفوعات المستشفيات للمتقنة للمرضى المصابين بفيروس كوفيد-19⁽⁹⁷⁾. وفي آب/أغسطس 2020، التقطت الشرطة صوراً لمنزلها، وفي أيار/مايو 2021، تلقت مكالمات هاتفية أخطرتها بأمر اغتيال ضدها أصدرته فيما يبدو المخابرات العسكرية. وبسبب التهديدات المستمرة والمضايقات والمراقبة، أُجبرت هي وأفراد أسرته على الفرار من البلد⁽⁹⁸⁾.

105- وقد سمعت المقررة الخاصة مباشرة من المدافعين عن حقوق الإنسان في العديد من البلدان أن جائحة كوفيد-19 قد اقترنت بتزايد الفساد والاعتداءات على من يعملون على التصدي له. ولم توفر العديد من الدول الحماية الكافية لمهنيي الرعاية الصحية والعاملين الطبيين والصحفيين والباحثين في مجال حقوق الإنسان عندما قاموا، لصالح المنفعة العامة، بتسليط الضوء على الفساد الناشئ عن جائحة كوفيد-19.

نون - الأعمال الانتقامية

106- يقدم الأمين العام سنوياً تقريراً عن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان. ويتطرق التقرير لأعمال التهيب والانتقام المرتكبة ضد من تعاونوا أو يسعون إلى التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان. وفي السنوات الأخيرة، تضمن التقرير حالات عدة أفراد يعملون سلمياً ضد الفساد استُهدفوا بسبب تعاونهم أو محاولة تعاونهم مع آليات الأمم المتحدة.

107- ففي تقرير عام 2019، مثلاً، أُشير إلى نمط من الاعتداءات والأعمال الانتقامية وأعمال التخويف المرتكبة ضد القضاة والمدعين العامين في غواتيمالا⁽⁹⁹⁾، خاصة ضد من يتأسسون قضايا تتعلق بالعدالة الانتقالية والفساد. وأدرجت في تقرير الأمين العام لعام 2019 الأعمال الانتقامية المزعومة ضد قضاة المحكمة الدستورية خوسيه فرانسيسكو دي ماتا فيلا وبونيرخي ميخيا وغلوريا بوراس المتعلقة بعملهم في اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب، وهي لجنة تابعة للأمم المتحدة أنشئت في عام 2006 للتحقيق في الفساد والجريمة المنظمة وغيرها من القضايا الحساسة⁽¹⁰⁰⁾.

(96) HND 4/2021.

(97) المرجع نفسه.

(98) المرجع نفسه.

(99) A/HRC/42/30، الفقرتان 54 و55.

(100) المرجع نفسه، المرفق الأول، الفقرات 40-45.

108- وفي تقرير عام 2020، أُشير إلى أن مدعين عامين قدما استقالتهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير عقب الإبلاغ عن زيادة في التهديدات وأعمال التخويف المتصلة بعملهما في قضايا فساد بارزة تدخلت فيها اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب⁽¹⁰¹⁾.

109- وفي تقرير عام 2020 أيضاً، أفادت التقارير بأن ما لا يقل عن 20 قضية جنائية وشكوى تأديبية رُفعت بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2020 ضد رئيس الادعاء رئيس مكتب المدعي الخاص المعني بمكافحة الإفلات من العقاب، خوان فرانسيسكو ساندوبال، انتقاماً منه، حسب الادعاءات، لعمله في قضايا فساد بارزة، بما في ذلك قضايا تم التحقيق فيها بمساعدة تقنية من اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب.

110- وأدرج وضع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في غواتيمالا وأمين المظالم التابع لها، أوغوستو خوردان روداس أندراي، في تقرير الأمين العام لعامي 2019 و2020⁽¹⁰²⁾، على إثر محاولات لتقويض المؤسسة لدعمها عمل اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب. وأشارت المفوضة السامية في تقريرها لعام 2020 عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا إلى أن أمين المظالم واجه حملات تشهير وهجمات في الكونغرس⁽¹⁰³⁾. وأشارت في تقريرها أيضاً إلى أن مكتبها لاحظ زيادة في خطاب وسم المدافعين عن حقوق الإنسان، بهدف تشويه سمعتهم أو إسكاتهم، وأن حركات ومنظمات كامبيسينو التي تتدد بالفساد قد وصفت بأنها "مجرمة" أو "إرهابية"⁽¹⁰⁴⁾.

111- وقد وثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استمرار الاعتداءات على القضاة والمدعين العامين في غواتيمالا بسبب عملهم في القضايا التي حقق فيها مكتب المدعي العام بمساعدة تقنية من اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب. وتشمل أعمال التخويف والانتقام ما يلي: طلبات رفع الحصانة عن القضاة من أجل الملاحقة الجنائية؛ وإساءة استخدام سبل الانتصاف/الأدوات القانونية الأخرى مثل الأوامر القضائية والإجراءات التأديبية وطلبات المثول أمام المحكمة؛ وحملات التشهير على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الاتهامات المستمرة بالفساد بسبب التعاون الحقيقي أو المتصور مع اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب⁽¹⁰⁵⁾.

112- وأدرجت في تقارير الأمين العام بشأن الأعمال الانتقامية للأعوام 2020 و2019 و2018 حالة عيسى النخيفي، وهو مدافع عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية حُكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات، مع منعه من السفر ومن استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لمدة ست سنوات عند الإفراج عنه⁽¹⁰⁶⁾. وتعاون السيد النخيفي مع المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع خلال زيارة هذا الأخير إلى المملكة العربية السعودية في كانون الثاني/يناير 2017⁽¹⁰⁷⁾.

(101) A/HRC/45/36، المرفق الثاني، الفقرة 58.

(102) A/HRC/42/30، الفقرة 55، والمرفق الثاني، الفقرة 52؛ وA/HRC/45/36، المرفق الثاني، الفقرة 61.

(103) A/HRC/46/74، الفقرة 10.

(104) المرجع نفسه، الفقرة 77.

(105) المرجع نفسه، الفقرات 10 و65-68.

(106) A/HRC/45/36، المرفق الثاني، الفقرتان 115 و116. A/HRC/42/30، الفقرة 74، والمرفق الثاني، الفقرة 93؛

وA/HRC/39/41، الفقرة 65، والمرفق الأول، الفقرات 95 و96 و98.

(107) SAU 2/2017.

113- وفي أيار/مايو 2021، انضمت هذه الولاية إلى ولايات أخرى في إثارة قضيته وقضية مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان، معربة عن قلقها إزاء احتجازه التعسفي المزعوم والحكم عليه بالسجن لفترة طويلة، فضلاً عن إساءة المعاملة والتعذيب فيما يتعلق بمجالات عملها⁽¹⁰⁸⁾.

سين - التهم الجنائية والإجراءات القانونية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحاربون الفساد

114- كما يتضح من الحالات المعروضة في هذا التقرير، فإلى جانب التخويف وحملات التشهير والهجمات، غالباً ما يواجه الناشطون في مجال مكافحة الفساد ومنظماتهم دعاوى مدنية وجنائية بسبب جهودهم المشروعة لكشف الفساد. وقد تستهدف دعاوى تشهير مدنية أو جنائية؛ أو دعاوى استراتيجية ضد المشاركة العامة تهدف إلى تخويفهم وإسكاتهم؛ أو يُتهمون بجرائم تتعلق بالإرهاب والأمن القومي. وقد واجه المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يحاربون الفساد أيضاً اتهامات بموجب قوانين الجرائم الإلكترونية، واتُّهموا بالتخريب والأذى العام والتحريض على الفتنة والتمرد. وهم متهمون بكشف أسرار رسمية، والدعاية ضد الدولة، والتحريض على الكراهية الإثنية، ونشر أخبار كاذبة، والإزعاج العام. والأشخاص المعرضون للمضايقة الإدارية، بما في ذلك التدقيق المعزز من جانب السلطات الضريبية ومنظمات المجتمع المدني، كثيراً ما يُتهمون هم أنفسهم بإساءة استخدام الأموال.

115- وليس لهذه الإجراءات القانونية أثر مثبط فحسب، بل إنها تتسبب أيضاً في استنزاف خطير للموارد البشرية والمالية للمدافعين والمنظمات غير الحكومية.

ثانياً - الاستنتاجات والتوصيات

116- الفساد مسألة تتعلق بحقوق الإنسان، وينبغي أن تعترف به الدول ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني على أنه كذلك. وينبغي الاعتراف بمن يعملون سلمياً من أجل حقوق الآخرين ضد الفساد، والاحتفاء بهم وحمايتهم كمدافعين عن حقوق الإنسان. ومن واجب الدول أن تكافح الفساد امتثالاً لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛ ويشمل هذا الواجب اتخاذ الخطوات المناسبة لتمكين وتشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون ضد الفساد.

ألف - توصيات للدول

117- توصي المقررة الخاصة الدول بما يلي:

(أ) ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون ضد الفساد من التعرض للاعتداء أو التهديد أو التخويف أو التجريم بسبب عملهم؛

(ب) ضمان التحقيق في حالات الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحاربون الفساد ومقاضاتها بطريقة تتسم بالسرعة والكفاءة والشفافية والاستقلالية، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة؛

(ج) ضمان اعتراف موظفي الدولة بانتظام وعلناً بقيمة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان المعنيين بمكافحة الفساد، وشجبتهم علناً لأي تهديدات أو اعتداءات تستهدفهم؛

(د) ضمان إمكانية وصول المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون ضد الفساد إلى الآليات الوطنية القائمة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وضمن كون هذه الأخيرة مراعية للاعتبارات الجنسانية؛

(هـ) ضمان بيئة تمكينية لحماية المدافعين عن مكافحة الفساد، وتمكين المدافعين عن مكافحة الفساد من القيام بعملهم دون خشية التخويف والتهديد والاعتداء، وتعزيز المشاركة المجدية للمجتمع المدني على النحو المبين في المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

(و) ضمان تكليف ومطالبة الوكالات المسؤولة عن التحقيق في الفساد ومنعه والحد منه باستشارة الفئات المعرضة للتمييز، وتمكين هذه الفئات ودعمها للتعامل مع الوكالات المعنية؛

(ز) ضمان احتواء السياسات الوطنية ذات الصلة، مثل خطط العمل الوطنية لمكافحة الفساد، على أحكام لدعم وحماية المدافعين الذين يعملون ضد الفساد ومنع الانتقام منهم؛

(ح) ضمان أن المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد، مثل الوكالات المستقلة لمكافحة الفساد والسلطة القضائية، مكلفة أيضاً بتوفير الموارد الكافية لرصد حالة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يجربون الفساد وتلقي الحالات الفردية للمدافعين المستهدفين، وتزويدها بالمعدات اللازمة لتقديم الدعم والحماية في حالة الانتقام؛

(ط) إشراك منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة من غير الدول إشراكاً مجدياً في جميع مراحل عملية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: ينبغي كشف تفاصيل محددة عن كيفية مشاركة المجتمع المدني في تقارير الاستعراض القطري والملخصات التنفيذية؛ وينبغي أيضاً السماح لمنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بالمشاركة بصفة مراقبين في الهيئات الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك فريق استعراض التنفيذ الذي يشرف على عملية الاستعراض؛

(ي) إعطاء الأولوية لاعتماد وتنفيذ التدابير التشريعية وغيرها من التدابير لحماية المخبرين والمبلغين عن المخالفات، بما في ذلك القوانين الشاملة لحماية المبلغين عن المخالفات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وأفضل الممارسات، بسبل منها:

'1' حماية المبلغين عن المخالفات من جميع أشكال الانتقام أو الحرمان أو التمييز، بما في ذلك من الإجراءات القانونية، حتى في قطاعي الدفاع والأمن؛

'2' ضمان سرية هوية المبلغين عن المخالفات، وتوفير آليات تسمح بالكشف الآمن أو المضمون أو السري أو المجهول، بما في ذلك تطبيق عقوبات على الأشخاص الذين يحاولون التعرف على هوية المبلغين عن المخالفات أو إعاقة الإبلاغ أو الانتقام منهم؛

'3' توفير تدابير الحماية الشخصية للمبلغين عن المخالفات الذين تكون حياتهم أو سلامتهم معرضة للخطر، إلى جانب أفراد أسرهم: ينبغي تخصيص موارد كافية لهذه الحماية؛

(ك) ضمان توفير القانون المحلي والسلطة القضائية حماية قوية من الدعاوى الاستراتيجية ضد مشاركة الجمهور، وذلك من خلال جملة أمور منها السماح برفض هذه الدعاوى والعقوبات المتعلقة باستخدامها في وقت مبكر (مع منح التكاليف)؛

- (ل) ضمان احتياجات الحماية الخاصة للمدافعين عن مكافحة الفساد العاملين في مسألة الفساد التمييزي القائمة بذاتها، ومراعاة المخاطر الخاصة التي يواجهونها نتيجة لعملهم؛
- (م) إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة وشفافة في حالات المراقبة غير القانونية الموجهة ضد المدافعين العاملين بشأن الفساد، والتكليف باتخاذ تدابير شاملة لمنع وقوع مزيد من الانتهاكات المرتبطة ببيع تكنولوجيا التجسس وتصديرها واستخدامها؛
- (ن) ضمان ألا يكون للقيود الاستثنائية المعتمدة في مكافحة جائحة كوفيد-19 أي تأثير سلبي على المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين ضد الفساد.

باء - توصيات إلى المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة

- 118- توصي المقررة الخاصة المنظمات المكلفة بمحاربة الفساد، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والفريق العامل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة دول مجلس أوروبا لمكافحة الفساد، بما يلي:
- (أ) ضمان الرصد المنتظم لحالة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ياربون الفساد في البلدان المشمولة بولاياتهم وتقديم تقييمات منتظمة لمدى دعم المؤسسات الوطنية للناشطين في مجال مكافحة الفساد وحمايتهم؛
- (ب) إنشاء نظام لاستقبال واستعراض الحالات الفردية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعانون من الانتقام بسبب عملهم في مجال مكافحة الفساد.
- 119- وتوصي المقررة الخاصة أيضاً فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وغيرها من الهيئات الدولية بأن تستعرض تنفيذ الدول للمعايير الدولية وأن تكفل عدم استخدامها من قبل الدول لعرقلة عمل المدافعين عن مكافحة الفساد.
- 120- ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تحتضن المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والمحلية والمجتمع المدني ككل المدافعين عن مكافحة الفساد كمدافعين عن حقوق الإنسان، وأن تدعم عملهم، وأن تعزز شبكات المدافعين التي تشمل العاملين في مجال مكافحة الفساد.

معلومات محدّثة عن حالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان

أشارت المقررة الخاصة في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في العام الماضي بشأن حالات قتل المدافعين⁽¹⁾ عن حقوق الإنسان والتهديد بقتلهم إلى حالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان التي سُجّلت بين عامي 2015 و2019 وعددها 1 323 حالة. وأشارت، لدى تقديم التقرير إلى المجلس، إلى أن مدافعين قُتلوا في 64 بلداً، أي ما يقرب من ثلث مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وطلبت إلى الدول أن تساعد في منع مزيد من حالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان، وقالت للمجلس إنها مستعدة للعمل مع الدول لوقف هذه الآفة. ولم تتلق حتى الآن أي دعوة من أي دولة لاستكشاف سبل منع حالات القتل هذه. ومنذ أن قدمت تقريرها في آذار/مارس 2021، قادت ولايتها أو انضمت إلى ما لا يقل عن 31 بلاغاً إلى الدول بشأن مزيد من حالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان. وهي تكرر طلبها إلى الدول لكي تتعاون مع ولايتها لاستكشاف سبل وقف حالات القتل هذه.

(1) [.A/HRC/46/35](#)